20030530-0003a-2

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

هـ .د /س.غ

ملخص ملف

الموضوع : تقرير هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين .

يتبيّن من الملف ما يلي :

- بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢ قضى بتشكيل هيئة لتلقي مراجعات اهالي المفقودين .
- شكّلت هذه الهيئة بموجب القرار رقم ٢٠٠١/١ تاريخ ٢٠٠١/١/٥ الذي حدّد رئيسها واعضاءها ، ومهامها واعطيت مدة ستة اشهر لانجاز المهمة ورفع تقرير بنتائج اعمالها الى مجلس الوزراء .
- صدر قراران مددا عملها كان آخرهما بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٧ وقد انتهت بموجبه مدة عمل الهيئة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٧ ، دون صدور قرار ثالث بالتمديد ودون ان ترفع الهيئة تقريرها الى مجلس الوزراء .
- بعد صدور مرسوم تشكيل الحكومة ، أودع وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية السابق - رئيس هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين - النائب العام لدى محكمة التمييز جميع الملفات العائدة للمفقودين ، على اعتبار انتفاء صفته لمتابعة الموضوع مشيراً الى انهاء المهمة التي أوكلت الى الهيئة المذكورة ، وان الامر لا يحتاج سوى لجلسة واحدة للاطلاع على مشروع التقرير المعدّ وذلك من اجل اقراره ورفعه الى مجلس الوزراء ليصار الى بتّه بالسرعة الممكنة .
- ان المدعي العام التمييزي أفاد بأنه أحال الملف مدار البحث الى وزير العدل الذي اعاده مشيراً الى عدم وجود أيّة علاقة له بالموضوع مقترحاً احالته الى رئاسة مجلس الوزراء .

- تبيّن من خلال مراجعة مشروع تقرير الهيئة ما يلي :

* أعدت الهيئة استمارات توضح هوية المفقود ، معلومات حول فقدانه ، الادلة والمستندات على وجوده حياً ، هوية مقدّم الطلب .
* تلقت الهيئة ٧٣٠ طلباً من ذوي المفقودين .
* اطلعت الهيئة على التقرير والمستندات التي وضعتها " لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين " برئاسة العميد سليم أبو اسماعيل والتي كانت قد تلقت / ٢٠٤٦ / استمارة .
* قسّمت الهيئة الاستمارات الى أنواع عدة :

١ - ان عدداً من الاستمارات وضع فقط أملاً بتعويضات محتملة في حين ان واضعيها يعرفون تماماً بأن المفقود لم يعد حياً .
٢ -ان عدداً آخر من الاستمارات يعود لاشخاص فقدوا بمكان وزمان وظروف تجعل الامل بوجودهم على قيد الحياة ضئيلاً جداً .

20030530-0003b-2

٣ - ان عدداً من الاستمارات يعود لاشخاص خطفوا وقتلوا على أيدي الميليشيات والاحزاب التي تصرح جميعها بأن الموقوفين لديها قد سلموا الى السوريين او الى الاسرائيليين وذلك لرفع المسؤولية عنها .
٤ - هناك استمارات تؤكد بأن المفقود موجود لدى الميليشيات وقد تأكدت الهيئة بأنه لم يعد يوجد سجن او معتقل واحد لدى أيّ فريق .
٥ - تؤكد بعض الاستمارات بأن عدداً من المفقودين لم يزل لدى الاجهزة الامنيّة اللبنانية ، (حوالي ٢٦ شخصاً) وبينهم بعض الذين فقدوا بعد سنة ١٩٩١ أيّ بعد عودة السلم الاهلي ، في حين ان هذه الاجهزة اجابت خطياً على مراجعات الهيئة بأن ليس لديها أحداً .
٦ -هناك حالة خاصة تتعلّق بعناصر الجيش اللبناني فقدوا في ١٣/١٠/١٩٩٠ ويعتبر جهاز المخابرات في الجيش اللبناني بأن جميعهم قد قتلوا في حين ان ذويهم يؤكدون بأنهم على قيد الحياة في السجون السورية وعددهم ٢٢ شخصاً .
٧ - هنالك ايضاً عدد من الاستمارات (حوالي ٦٧ حالة) تؤكد وجود المفقود لدى اسرائيل وقد ارسلت الهيئة الى الصليب الاحمر الدولي لائحة بأسماء هؤلاء للاستعلام عنهم .
٨ - واخيراً حوالي ٩٢ استمارة تؤكد وجود المفقود لدى السلطات السورية .

* خلصت الهيئة الى القول بأنها لم تتمكن من وضع اليد او الافراج أو التثبّت من وجود ايّ مفقود ولكنها لا تستبعد امكانية وجود عدد من المفقودين على قيد الحيـــاة .

* اقترحت الهيئة ما يلي :

١ -عدم اقفال الملف وتكليف من يراه مجلس الوزراء مناسباً متابعته بعيداً عن الاضواء .
٢ - عدم الكشف عن المعلومات والمستندات المرفقة بالتقرير وحفظها سرية .
٣ - اعطاء ذوي المفقودين حق التقدّم بشكوى الى النيابة العامة التمييزية في حال توفر اثباتات او معلومات جديدة لديهم بالنسبة للمفقود ومكان تواجده .
٤ - اعتبار المفقودين بمثابة الغائب .
٥ - تسهيل جميع معاملات ذوي المفقودين لتمكينهم من التصرّف بممتلكات المفقودين واعفائهم من رسوم انتقال الارث .
٦ - حفظ حق المفقود ، في حال عودته ، باستعادة كامل حقوقه وممتلكاته .
٧ - انشاء نصب تذكاري لجميع شهداء ومفقودي الحرب اللبنانية ، تخليداً لذكراهم .

2003 05 30-0003C -٣

لذلك واستناداً الى ما تقدّم ، فان القاضي عضوم يرفع الموضوع الى رئاسة مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن .

ملاحظـــة : مرفق ربطاً لدينا :

- الطلبات المقدمة من ذوي المفقودين وعددها ٧٣٠ طلباً .
- التقرير الذي وضعته اللجنة المشكلة بقرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٠/١٠ تاريخ ٢٠٠٠/١/٢١ برئاسة العميد الركن سليم ابو اسماعيل .
- المراسلات مع الاجهزة الامنية اللبنانية والصليب الاحمر اللبناني والسلطات السورية .